الباب الأول
الاستعراض المرجعي

يتناول هذا الباب عرضا لأهم الدراسات السابقة في مجال اقتصاديات أنتاج الدواجن مع التركيز على أهم النتائج والتوصيات وأدوات التحليل الاقتصادي والأخصائي لهذه الدراسات وذلك للاستفادة منها عند تناول الدراسة الحالية.

فقد قدر صديق [1] عام 1975 الكفاءة الاقتصادية لصناعة التفريخ البلدى بجمهورية مصر العربية والتعرف على مشاكل تلك الصناعة من خلال دراسة دوال التكاليف على مستوى محافظة الفيوم كعينة للدراسة ، بغية الوصول إلى تحديد العوامل والظروف المؤثرة على الكفاءة الإنتاجية لتلك الصناعة ، وكذلك تحديد الحجم الانتاجى الأمثل للوحدات الانتاجية لتلك الصناعة ، وأمكن تقدير دالة التكاليف المتوسطة المستخرجة من دالة الكاليف الكلية في صورتها التربيعية لمتغير الإنتاج وأنها تصل إلى نهايتها الدنيا عند 22.15 جنيها للألف كتكوت خلال الرقد الواحد وبين أن التكاليف المتوسطة لكل من حجم الأنتاج الفعلي والطاقة الاستيعابية القصوى قد تحققت نهايتها الدنيا والتى تبلغ 23.26 جنيها للألف كتكوت عند المستوى الذى يبلغ 34.3 ألف كتكوت خلال الرقد الواحد وقد عرف صديق الحجم الأمثل لمعامل التفريغ البلدية بأنه ذلك الحجم التى تتراوح طاقته الأنتاجية القصوى بين 34.2 – 34.3 ألف كتكوت خلال الرقد الأول وذلك الذى تتراوح طاقته الاستيعابية بين 50 – 60 ألف بيضة خلال الرقد الأول وقدر الباحث التكاليف الثابتة بحوالي 2 % من إجمالي التكاليف الكلية لصناعة التفريخ البلدى ، بينما قدر نسبة التكاليف المتغيرة بحوالي 98 % وقد تبين أن قيمة البيض المستخدم فى التفريخ تمثل حوالي 80.35 % من إجمالي التكاليف المتغيرة فى حين قدرت قيمة كل من الوقود وأجور العمال بحوالي 16.5 % من إجمالي التكاليف المتغيرة ولكن أصبحت المعامل البلدية ذات أهمية ضئيلة فى صناعة الدواجن حالياً.

---

(1) إبراهيم صديق على : تحليل اقتصاديات لدوال التكاليف معامل التفريخ البلدى بمحافظة الفيوم . رسالة ماجستير ، قسم الآقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة – جامعة عين شمس 1975 م .

ومن دراسة قام بها خيرى وأخرين[1] (عام 1980) أجريت في الفيوم واعتمدت على البيانات الثانوية بالإضافة إلى استمارة استبيان تشمل القطاع التقليدى بالمحافظة والمزارع التجارية والمفرخات وذلك من خلال عينة تشمل 18 مزرعة دواجن . أشارت النتائج إلى أن جملة التكاليف الثابتة بلغت حوالي 21.4 % من التكاليف الكلية في المتوسط في مزارع انتاج البيض وهى بنود الفائدة على رأس المال المستخدم فى شراء الأرض ، قسط الاستهلاك للمبانى والآلات والعمالة الدائمة ، أما التكاليف المتغيرة لمزارع انتاج البيض فقد قدرت بحوالى 78.6 % من إجمالى التكلفة . وقد أوضح التحليل أن قيمة الأعلاف تتراوح نسبتها بين 40.3 % – 58.1 % وبمتوسط عام 68.1 % من إجمالي التكاليف المتغيرة وتأتى فى المرتبة الثانية التكاليف البيطرية ثم قيمة الكتاكيت ، قيمة الكهرباء والتدفئة ، وقد قدرت الدراسة متوسط تكاليف الوحدة المنتجة بنحو 37 – 78 جنية / طن فى المزارع الصغيرة التى تبدأ بحوالى 1500 كتكوت وتنخفض إلى 26 – 61 جنيها / طن فى المزارع التى تبدأ بعشرة آلاف كتكوت ثم ترتفع إلى 38 – 88 جنيها / طن للمزارع التى تبدأ بنحو 30 ألف كتكوت 0 كما قدرت الدراسة أربحية الوحدة المنتجة لطن اللحم بحوالى 33 جنيها وللألف بيضه بحوالي 15 جنيها .

أما عن مشروعات لحم الدجاج فقد أوضحت الدراسة أن متوسط عام التكاليف المتغيرة بلغ نحو 90.5 % من جملة التكاليف الكلية وأن قيمة العليقة قد تراوحت بين 29.2 % ومتوسط عام قدره 54 % من جملة التكاليف الكلية أما التكاليف الثابتة فقد قدرت بنحو 9.5 % من إجمالي التكاليف الكلية وقد توصلت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل لمزارع أنتاج البيض تتراوح بين 5000 إلى 10000 كتكوت فى الدورة ، وقدرت تكاليف الألف بيضة بحوالي 37 جنيها فى المزارع التى تبدأ بحوالي 1500 كتكوت فى الدورة ، تنخفض هذه التكاليف إلى حوالى 25.9 جنيها فى المزارع التى تبدأ بعشرة ألف كتكوت ، أما بالنسبة للمزارع التى تبدأ بثلاثين الف كتكوت فتصل تكاليف انتاج الألف بيضة إلى حوالى 37.59 جنيها وقدرت الدراسة الأريحية للوحدة المنتجة (الألف بيضة) بقيمة تتراوح من حوالي 7.2 جنية إلى حوالي 2.88 جنيها بمتوسط يبلغ حوالي 14.49 جنيها .

كما توصلت الدراسة إلى أن متوسط تكاليف الوحدة المنتجة يتناقص بزيادة عدد الكتاكيت وأن المزرعة ذات السعة خمسة آلاف كتكوت لها أقل تكاليف للوحدة المنتجة وأغلى أريحية بين مزارع العينة المختلفة ، حيث بلغت تكاليف الكيلو

---

(1) Abo El-Seoud. Khriry and others " A socio – Economic Study of Poultry in Egypt " Cairo Univ.- Faculty of Agric 1980 .

جرام لحم حى 51 قرشا وكانت أربحيته 44 قرشا ، وكانت أعلى تكاليف للكيلو جرام لحم حى فى أصغر مزرعة والتى تبدأ بسعة 500 كتكوت من الصنف الفيومي 91 قرشاً على حين بلغ متوسط تكاليف الكيلو جرام لحم حى لكل المزارع 73 قرشا .

وفى دراسة أجرها صبحى [1]عام 1977 على الإنتاج الحيوانى ومركزه فى الإنتاج الزراعى خاصة لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية من البروتين الحيوانى وقد تبين من الدراسة النتائج الهامة للدالات القياسية الحيوانية على مستوى التجارب وهى أن متوسط العائد الصافى لإنتاج كيلو جرام حى من لحوم الدجاج الفيومى للوصول إلى الوزن التسويقى الأمثل أكبر من مثيله فى حالة ذكور الأغنام الرحمانى وأيضا ذكور الجاموس الصغيرة فى حين تبين تفاوت هذه الأولوية بصورة عكسية إذا ما أصبح المقياس هو متوسط العائد الصافى اليومى لمصادر إنتاج اللحوم من تلك الوحدات الحيوانية ، ومن تلك النتائج يتضح أن أنتاج لحوم الدواجن قد تميز بالمقارنة بالمنتجات الحيوانية الأخرى من وجهة نظر صالح الاستهلاك القومى من البروتين الحيوانى تلاها فى ذلك أنتاج الألبان فى حين احتل انتاج لحوم الجاموس ولحوم الأغنام المركز الثالث والرابع على الترتيب واحتل أنتاج البيض المركز الأخير . حيث قدرت عدد كيلو جرامات البروتين المقابلة لإنفاق قدره قرشا على استخدام العليقة فى كل من أنتاج هذه المنتجات بحوالى 22 جراما ، 13 جراما , 9 جراما ، 6 ، 5 جرامات على الترتيب وقد تبين وفقاً للنتائج الأساسية لهذه الدراسة أن تطوير السياسة يمكن أن يرتكز فى المقام الأول على الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المحدودة من الموارد العليقة للارتفاع بالطاقة الإنتاجية من البروتين الحيوانى .

وفى دراسة قام بها سليمان[2] (عام 1978) ، عن العلاقات الإنتاجية لقطاع اللحوم فى الزراعة المصرية تناول الباب الرابع منها الدواجن . وركزت الدراسة فى تحليل اقتصاديات المزرعة لإنتاج بدارى اللحم على عنصرى المخاطرة واللايقين فى هذه الصناعة واثرها على قدرات الإنتاج . وحددت الدرسة مصادر المخاطرة واللايقين فى مصدرين أساسين أولهما هو عدم التأكد من القيمة المتوقعة (التوزيع الاحتالي) لأوزان البدارى عند العمر التسويقى . فكل الدراسات السابقة

---

(1) إبراهيم صبحى: دراسة تحليلية لاقتصاديات الإنتاج الحيوانى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة جامعة القاهرة 1977 .

(2) Ibrahim Soliman: Input output relationships for Meat production of Egyptian Livestock, Chapter (4) PH.D thesis, Ain Shams University, 1978.

على أساس علاقة المدخلات بالمخرجات فى ظل متوسط وزن محدد وفى ظل اليقين الكامل بالأسعار ومستوى الإنتاج والمصدر الثانى للمخاطرة واللايقين هو أسعار البيع وقرار تاجر الجملة وهنا قد يحقق المنتج خسارة رغم ان قراره الأنتاجى سليم بالنسبة لمعظمة الربح عند وزن تسويقى أمثل وقدره الباحث بحوالي سبعة أسابيع تسمين ولكن يكون اختيار تاجر الجملة للأوزان الكبيرة فقط وترك الباقى لوقت لاحق ومما سبق يتضح أنه كان أفضل للمنتج أن يبدأ البيع عند عمر ستة أسابيع حتى لا يضطر لإبقاء جزء كبير من البدارى تباع عند عمر 8 أسابيع أو أكبر حيث تتحول الاستجابة العليقة (معدل التحويل) إلى زيادة كبيرة فى كمية العلف دون زيادة فى الوزن ويبدأ تكوين جسم الطائر ، وبينت الدراسة احتمالات الربح أو الخسارة عند ظروف السوق المحلية وأثرها فى استقرار هذه الصناعة هذا علاوة على ما ابرزته الدراسة من أهمية تربية الأرانب بأساليب غير تقليدية ودللت على ذلك من خلال تجربة غانا بدعم منظمة الأغذية والزراعة .

وفى دراسة أجراها الشحات [1] عام 1983 عن التكاليف الإنتاجية بمزارع تسمين بدارى اللحم للسعات الإنتاجية المختلفة فى ظل السياسات التمويلية الحالية ووجد أن متوسط التكاليف المتغيرة يمثل نحو 62 % من إجمالى التكاليف الكلية موزعة بين تكاليف موزعة بين تكاليف العلف والرعاية البيطرية والأدوية والمخاطرة وتكاليف أخرى بنحو 51.7 % ، 1.2 % ، 2.9% ، 2.6 % ، 2.6 % من التكاليف الكلية على الترتيب . أما متنوسط التكاليف الثابتة يتمثل بنحو 38.2 % من إجمالي التكاليف الكلية موزعة بين كل من تكاليف شراء الكتاكيت عمر يوم وإيجار المزرعة والأدارة وإهلاك المبانى والتجهيزات والعمالة الدائمة والفرشة والصيانة والفائدة على رأس المال المستثمر وتكاليف ثابتة أخرى وهى حوالي 24.32 % ، 3.8 % ، 3.1 % ، 2.5 % ، 2 % ، 1.1 % ، 2.2 % ، 0.2 % من إجمالي التكاليف الكلية على الترتيب . وعلى مستوى الوحدة التكنولوجية (الطائر) فقد بين الباحث أن التكاليف المتغيرة قد بلغت نحو 80.5 % قرشا موزعة بين التكاليف التغذية والرعاية البيطرية والأدوية والمخاطرة وأخرى بحوالي 67.1 % ، 1.8 % ، 3.2 % ، 5.2 % ، 3.2 % قرشا على الترتيب فى حين بلغت التكاليف الثابتة نحو 49.2 قرشا موزعة بنحو 28.2 % قرشا لشراء الكتاكيت عمر يوم ، 5.8 قرش لإيجار المزرعة ، 4.8 قرش للإدارة ، 1.9 قرش لإهلاك

---

(1) على أحمد إبراهيم الشحات : دراسة اقتصادية للدواجن فى محافظة الشرقية " رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق 1983 " .

المبـانى والتجهيـزات ، 3.2 رش للعاملـة الدائمـة ، 1.7 قـرش للفرشـة ، 1 قـرش للصيانة ، 2.5 قرش للفائدة على رأس المال المستثمر ، 0.3 قرش للتكاليف الثابتة الأخرى. كما قام الباحث بدراسة التكاليف الإنتاجية في غياب السياسة التمويلية الحالية, أى عدم الدعم على مستلزمات الإنتاج وكانت التكاليف المتغيرة حوالي 91.6 قرشا للطائر أى نحو 58.4 % من إجمالي التكاليف الكلية منها 78.2 قرشا للتغذية ، في حين بلغت التكاليف الثابتة حوالى 64.1 قرش للطائر أى نحو 41.6 % من إجمالى التكاليف الكلية . كما أوضحت الدراسة انخفاض متوسط التكاليف الكلية للطائر مع زيادة السعة الإنتاجية ، حيث انخفضت التكاليف الكلية من 136 قرشا لكل طائر بالسعة الإنتاجية الأولى التى يقل عدد الطيور فى الدورة الواحدة من عشرة آلاف طائر إلى 117.9 قرشا لكل طائر للسعة الإنتاجية الرابعة التى يبلغ عدد الطيور بها حوالى 50 ألف طائر فى الدورة الواحدة وأوضحت الدراسة أن كل من صافى الربح المزرعى وهامش المنتج ومتوسط العائد على الاستثمار للوحدة التكنولوجية للإنتاج (طن وزن حى) تزداد بزيادة السعة المزرعية .

ومن دراسة أعدها عبدالغنى[1] ، أوضح من خلال بيانات دراسة ميدانية أن المتوسط العام لاستهلاك العلف فى العينة المدروسة بلغ حوالى 4.139 كجم علف / دجاجة مقابل حوالى 1.305 كجم لحم / دجاجة فى مدة بلغت 58 يوما فى القطاع الخاص . وحوالى 3.941 كجم علف / دجاجة مقابل 1.282 كجم لحم / دجاجة فى مدة بلغت 52 يوما فى القطاع العام وتبين أيضا انخفاض فى كفاءة التحول الغذائى فى القطاع الخاص حيث كان معدل التحول الغذائى 3.31 كجم علف / دجاجة أما فى القطاع العام فقد كانت كفاءة التحويل الغذائى أفضل نسبيا حيث قدرت 2.29 كجم علف / دجاجة ، كما قام الباحث بدراسة التكاليف المتغيرة والثابتة فى مزارع العينة وتبين أن قيمة العلف والكتاكيت يمثلان أكبر نسبة من التكاليف المتغيرة والكلية حيث بلغت قيمة العلف نحو 62.4 % ، 67.1 % من إجمالى التكاليف المتغيرة وحوالى 60.6 % ، 58.7 % من إجمالى التكاليف الكلية لكل من القطاع العام والخاص على الترتيب ، كما أوضحت الدراسة أن تكلفة الطن المنتج من لحوم الدواجن بلغ حوالى 997 ، 592 جنيها فى القطاع العام والخاص على الترتيب . كما أوضحت الدراسة قياس الكفاءة الإنتاجية لكل مزرعة من مزارع القطاع الخاص والعام وقد تبين من نتائج العينة أن القطاع الخاص يفوق القطاع

---

(1) محمد طاهر حلمى عبدالغنى : اقتصاديات انتاج الدواجن في مصر ، قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 1984..

العام من حيث الكفاءة الإنتاجية باستخدام مقياس نسبة إجمالى الدخل إلى التكاليف حيث قدرت هذه النسبة حوالى 150 % فى القطاع الخاص ، 111 % فى القطاع العام وأيضا باستخدام مقياس الدخل الصافى لوحدة الناتج حيث قدر بحوالى 141 جنيها فى عينة القطاع الخاص ، 65 جنيها فى عينة القطاع العام ، كما بلغ المعدل العائد على رأس المال المستثمر بحوالى 11.8 % من عينة القطاع الخاص ، 1.6% من عينة القطاع العام . أما بالنسبة لمقياس إجمالى التكاليف لوحدة الناتج فقد كان القطاع العام أكثر كفاءة من القطاع الخاص حيث قدر فى عينة القطاع العام بحوالى 744.5 جنيها فى حين قدر فى عينة القطاع الخاص بحوالى 981 جنيها ، وأوضحت الدراسة أن أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الكفاءة الإنتاجية فى القطاع الخاص عن القطاع العام هو تثبيت أسعار البيع فى القطاع العام لفترات طويلة وزيادتها فى السنوات الأخيرة بقيم تكاد تغطى تكاليف الإنتاج أو تعطى هامش ربح صغير بعكس القطاع الخاص الذى يحدد أسعاره طبقا للعرض والطلب.

وفى دراسة قامت بها نبوية موسى[1] عام 1984 أوضحت الدراسة أن الدعم المباشر فى صناعة الدواجن ينحصر فى ذلك النوع من الدعم الخاص بتوفير الذرة الصفراء اللازمة لانتاج العليقة أو توفير الكتاكيت اللازمة للتسمين بأسعار تقل عن تكلفة أنتاجها أو استيرادها . أما بالنسبة للدعم غير المباشر فهو ذلك النوع من الدعم الذى يكون موجها إلى مدخلات خاصة بصناعة أخرى غير الصناعة موضع الأعتبار فعلى سبيل المثال فإن صناعة الدواجن تحصل على دعم غير المباشر من خلال برامج دعم المستهلكين وذلك عن طريق حصولها على احتياجاتها من مصادر الطاقة الحرارية أو الكهربائية أو المياه بالأسعار المخصصة لجماهير المستهلكين ، أما الشكل الثانى من أشكال الدعم المباشر فهو ذلك المتعلق بحصول الصناعة على احتياجاتها من أحد أو بعض العناصر الإنتاجية المدعومة خدمة لقطاع آخر بخلاف الصناعة موضع الاعتبار ويعد دعم مواد البناء من اسمنت وحديد التسليح من أبرز الأمثلة على ذلك النوع من الدعم.

كما تتمتع القروض الممنوحة فى مجال الإنتاج الحيوانى عامة والإنتاج الداجنى بدعم غير مباشر . كما أوضحت الدراسة أن متوسط الدعم فى التكاليف الثابتة للعنبر لمجموعة مزارع العينة قد بلغ حوالى 7637 جنيها وبلغ متوسط

---

(1) نبوية السيد محمد موسى : الاثار الاقتصادية لالغاء الدعم على المدخلات الزراعية لصناعة وتسمين الدواجن . رسالة ماجستير كلية الزراعة ، جامعة المنوفية 1984 .

التكاليف للعنبر حوالي 255 جنيها فى ظل سياسة الدعم على مواد البناء . كما أوضحت الدراسة أن متوسط التكاليف المتغيرة المدعومة لمزارع العينة بلغت حوالى 21849 للمزراعة الواحدة تمثل العليقة نحو 60 % منها بينما تمثل الكتاكيت والتدفئة والإدارة حوالى 27 % ، 1.4 % والتدفئة والإدارة حوالى 27% ، 1.4 % على الترتيب أى أن المخلات الثلاثة التى تتمتع بالدعم تمثل حوالى 88 % من متوسط التكاليف المتغيرة كما بلغ متوسط التكاليف المتغيرة السنوية عند إلغاء الدعم 28593 جنيها للمزرعة الواحدة . وهذا يشير إلى أن المزرعة الواحدة تحصل على دعما سنوياً يقدر بحوالى 6744 جنيها .

وقد اشارت الدراسة إلى أن متوسط التكاليف المتغيرة للدجاجة فى حالة الدعم حوالى 100 قرش ترتفع نحو 176 قرشاً عند إلغاء الدعم على كل من العليقة والكتاكيت والتدفئة والإدارة أى أن نصيب الدجاجة من الدعم يقدر بحوالى 67 قرشا وهو ما يمثل حوالى 76 % من إجمالي متوسط التكاليف المتغيرة الفعلية .

ومن خلال دراسة أجراها عبدالعزيز عام 1985[1] هدفت الى التعرف على اهم العوامل المؤثرة على النظام التسويقى لسوق دجاج التسمين سواء كانت تلك العوالم متصلة بجانب العرض بشقيه المحلى والمستورد او بجانب الطلب المتمثل فى المستهلكين . ومع تحليل وتقييم النظام التسويقى الحالى . وبيان اهم العوامل المؤثرة على الكفاءة التسويقية وقد اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات الاولى هى البيانات الثانوية المرتبطة بهذا المجال . بالاضافة الى دراسة ميدانية على عينة من المزارع فى محافظة الجيزة شملت جانبى الانتاج والتسويق.

وقد توصلت الدراسة لاهم العوامل الفنية المؤثرة على الانتاج الى أن الحصول على كتكوت من الشركات الاستثمارية يكون افضل من الحصول علية من شركات القطاع العام . وتبين من الدراسة ان التكاليف الثابتة (اجور العمالة المستديمة والمشرفين والخفراء واجور المديرين وصيانة الالات والاهلاك) للكيلو جرام الحى قد بلغت حوالى 7.7 قرشا تمثل حوالى 7.2% من التكاليف الكلية0 بينما بلغت التكاليف المتغيرة (قيمة الكتاكيت والاعلاف والادوية والفرشة الارضية والوقود والتدفئة والكهرباء والمصاريف العمومية) حوالى 97.7 قرشا تمثل92.2%

---

(1) على عاصم عبدالعزيز : دراسة تسويق بعض المنتجات الحيوانية في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، سنة 1985

من اجمالى التكاليف الكلية للكيلو جرام الحى واتضح من الدراسة ان التكاليف الكلية التسويقية للكيلو حى على مستوى العينة حوالى 1.4قرشا والتى تشمل تكلفة خدمة جمع الدجاج والتى تمثل الجانب الاكثر من التكاليف الكلية التسويقية بالاضافة الى خدمة الوزن وتكلفة خدمة جمع المعلومات ويلاحظ من الدراسة ان التكلفة التسويقية تتناسب عكسا مع السعة الانتاجية . وقد عزى الباحث ذلك الى زيادة متوسط الوزن مع الثبات النسبى لاجمالى التكاليف التسويقية طبقا لحجم المزرعة.

واتضح من الدراسة ان حجم الانتاج المسوق يتاثر بعدة عوامل تتمثل فى النمط الموسمى وسعة المزرعة والمواصفات التجارية المتمثلة فى العمر التسويقى وفترة البيع ونوعية الدجاج المنتج . وحددت الدراسة ايضا بعض المشاكل التسويقية المتمثلة فى ركود حركة السوق وتاخير فترة البيع نتيجة لزيادة العرض فى وحدة الزمن عن الطلب وانعكاسه على انخفاض الاسعار. ترجع زيادة العرض الى عدم تنظيم الانتاج المحلى على مستوى مزارع القطاع الخاص فضلا عن التنسيق بينه وبين الدولة التى تقوم بعرض الدواجن المجمدة فى وقت يزداد فيه العرض المحلى بصورة كبيرة مما يؤدى الى توقف العديد من المزارع فى المستقبل.

وتناولت الدراسة اهم المسالك التسويقية التى يسلكها انتاج القطاع الخاص من دجاج التسمين . حيث توجد عديد من المسالك ممثلة بتعاقب مجموعات من الوسطاء على اختلاف انواعهم كسماسرة عمولة وتجار جملة وتجار تجزئه ومجازر الية وهيئات تعاقدية ومحلات شى الدجاج وكذلك الاهالى المقيمين بالقرب من منطقة الانتاج . ولقد تبين من البحث ان سماسرة العمولة وتجار الجملة وتجار التجزئة يتعاملون بحوالى 90.4% من اجمالى الانتاج المسوق لمزارع العينة . وقد خلص البحث الى أن نصيب تاجر التجزئة من حجم المتداول فى السوق يتراوح بين 4.15 طنا الى5.2 طنا خلال شهور الشتاء وما بين 1.67 طنا الى 3.7 طنا خلال شهور الصيف.

ومن دراسة عن اقتصاديات السعة لمزارع الدواجن فى محافظة القليوبية[1] قام بها حسن عام 1985 قدرت الدراسة الدوال الانتاجية الداجنية للمزارع ذات السعة خمسة الاف كتكوت وكانت النتائج التى توصلت اليها الدراسة هى انه فى المزارع التى انتجت دورة واحدة انه باستخدام كمية العليقة كعنصر انتاجى ان

---

(1) منصور مغورى حسن، اقتصاديات السعة لمزراع الدواجن فى محافظة القليوبية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة- جامعة المنيا، 1985.

الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند متوسط انتاجى بلغ 6.83طنا من لحم الدواجن وعند مستوى تغذية 17.65 طنا من العليقة . وفى المزارع التى انتجت دورتين وجد مغاورى ان الدالة الانتاجية تمر بنهاية المرحلة الاولى وبداية المرحلة الثانية من مراحل الانتاج وان الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجى بلغ 14.62 طنا من لحم الدواجن وعند مستوى تغذية 37.36 طنا من العليقة 0 اما المزارع التى انتجت ثلاث دورات فقد بلغ المستوى الانتاجى 18.55 طنا من لحم الدواجن عند مستوى تغذية 43.95 طنا من العليقة وان اقصى انتاج امكن الحصول عليه هو 22.67 من لحم الدواجن عند مستوى تغذية 60.74 طنا من العليقة كما قدر البحث الدالة الانتاجية للمزارع التى انتجت اربع دورات وتبين ان الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجى 26.01 طنا من لحم الدواجن ومستوى تغذية 49.29 طنا من العليقة وان اقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو 30.11 طنا عند مستوى تغذية 64.84 طنا من العلائق 0 كما توصلت الدراسة الى تحديد الحجم الامثل لانتاج بنحو 15 – 25 الف كتكوت وان الطاقة الانتاجية بلغت 135الف كتكوت فى السنة أنتجت حوالى 54طنا من لحوم الدواجن خلال نفس السنة 0 كذلك قدر الباحث الدوال الربحية لمزارع الدواجن بالقليوبية وتبين ان المزارع ذات سعة خمسة الاف كتكوت فى الدورة هى اقل المزارع فى صافى ربح الجنيه المستثمر . بينما بلغ صافى الربح الجنيه اقصاه فى المزارع ذات سعة 25 الف كتكوت فاكثر حوالى 0.43 جنيه فى الدورة الانتاجية.

واوضحت الدراسة ان التكاليف الثابتة فى مزارع البيض تبلغ حوالى 350 جنيها . تمثل حوالى 6.42% من متوسط التكاليف الكلية للدورة 0 وقسط الاهلاك السنوى للمبانى والالات يمثل اكبر بند فى التكاليف الثابتة حيث يمثل حوالى 52.27% من متوسط التكاليف الثابتة وتاتى الفائدة على راس المال المستثمر فى المرتبة الثانية. اذا تمثل حوالى 33.73% من متوسط التكاليف الثابتة فى حين يمثل الاهلاك السنوى والصيانة للتجهيزات حوالى 144.5 % من متوسط التكاليف الثابتة بحوالى 0.75% وبالنسبة للتكاليف المتغيرة . فان قيمة الاعلاف والمواد المضافة تاتى فى المرتبة الاولى . حيث تبلغ حوالى 2201.4 جنيها بنسبة تصل الى حوالى 18.99% من متوسط التكاليف المتغيرة . واجور العمال تبلغ حوالى 670 جنيها بنسبة قدرها 6.93% من متوسط التكاليف المتغيرة وقيمة الادوية والمطهرات واجور الاطباء البيطريين تبلغ حوالى 582.2 جنيها بنسبة قدرها 15.13% من متوسط التكاليف كل من الفرشة الارضية . والمصروفات الاخرى .

والادارة والتدفئة فى الترتيب الخامس والسادس والسابع على الترتيب تمثل حوالى 3.6% , 0.82% , 0.62% من متوسط التكاليف المتغيرة.

وقدرت الدراسة متوسط ربح المزرعة الواحدة من مزارع البيض بحوالى 6000 جنيها فى الدورة. ووجد ان هذه المزارع تنتج فى المرحلة الانتاجية الاولى من دالة الانتاج بالنسبة لعدد البيض الناتج 0 وبلغت قيمة الربح الحدى 25.6 جنيها للالف بيضة وعزى الباحث العوامل التى تؤثر على اختلاف صافى الربح من مزرعة لاخرى وفقا لاهميتها الى الانفاق على العلائق او عدد البيض المنتج , وعدد البيض المنتج , وعدد الدجاجات البياضة , والانفاق على الخدمات البيطرية والانفاق على الادارة والتدفئة. وخلصت الدراسة الى ان السعة المثلى لمزارع البيض يجب الا تقل عن خمسة الاف دجاجة بياضة فى الدورة.

وفى دراسة اجراها شنيشن عام 1985[1] عن انتاج الدواجن بالقطاع التقليدى بالغربية اعتمد سبينس فى بياناتة على عينة ميدانية بمحافظة الغربية حيث اشار ان الدجاج يحتل المرتبة الاولى بين انواع الدواجن المختلفة داخل العينة حيث بلغ المتوسط الشهرى لعدد الاسر التى تقوم بتربية الدجاج نحو 96% من حجم العينة. وقد اوضحت الدراسة ان سياسات التغذية للقطعان الريفية هى المحدد الاساسى والهام لكفاءة العملية الانتاجية للقطعان الريفية حيث تبين ان المتوسط الشهرى لتكلفة الوحدة الداجنة من العليقة حوالى عشرون قرشا. كما قام الباحث بدراسة التكاليف الانتاجية من خلال عينة الدراسة وتبين ان كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة تمثل حوالى 7% , 93% وتتمثل اهم بنود التكاليف المتغيرة فى المنفق على العليقة وشراء الكتاكيت حيث بلغت نسبة كل منهما حوالى 77% , 12% من اهم جملة التكاليف المتغيرة كما اوضحت الدراسة ان الاستثمارات الازمة لانتاج دجاجة لحم فى كل من القطاع التقليدى والحديث تشمل متوسط التكاليف الثابتة لانتاج دجاجة لحم القطاع التقليدى والتى بلغت نحو خمسة قروش / دجاجة فى حين بلغ نفس المتوسط فى القطاع الحديث حال وجود الدعم على عناصر انتاج نحو 5.06 قرش / دجاجة مقارنة بنحو6.36قرش / دجاجة حال الغاء الدعم على عناصر الانتاج . بينما اتضح ان متوسط التكاليف المتغيرة اللازمة لانتاج دجاجة لحم بالقطاع التقليدى قد بلغت نحو 55 قرش / دجاجة فى القطاع الحديث فى حالة وجود دعم على عناصر الانتاج المتغير. وقد دلت النتائج ان متوسط تكلفة

---

(1) عبد الستار شيشن ، دراسة اقتصادية لانتاج الدواجن بالقطاع التقليدى بمحافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، 1985.

الالف بيضة بكل من القطاع التقليدى والحديث بلغت نحو 22.42 , 40.25 جنيها على التوالى0

وقد اوضحت الدراسة ان القطاع التقليدى قطاع غير مدعم من قبل الدولة فى جميع مراحل الانتاج وليس له واردات مع العالم الخارجى اى لايحمل الخزانة العامة للدولة وميزان المدفوعات اعباء اضافية 0 فى حين تتحمل الدولة اعباء مالية فى صورة دعم مستلزمات الانتاج مقداره 77.5 قرش / دجاجة لحم بالقطاع الحديث اى 42% من اجمالى التكاليف.

وفى دراسة قام بها مرعى وسليمان [1] عام1986 . كان هدفها الرئيسى هو تحديد اهم العوامل الانتاجية المؤثرة على تكاليف انتاج البيض العائد فى مصر . تلك الدراسة ان تحديد تلك العوامل على التكاليف يساعد على اختيار السياسة الانتاجية المثلى الراجعة الى بلوغ الحد الادنى لتكاليف انتاج البيض . والتى ظهر انها مرتفعة فى الفترة الحالية بالمقارنة بالتكاليف العالمية 0 وشملت الدراسة ثلاث سلالات شائعة فى مصر وهى سلالة دقى 4. المحلية المهجنة . بالاضافة الى سلالتين اجنبيتين هما سلالة .NHL وسلالة ,HIBRO واختبرت الدراسة اثر المتغيرات الاتية وهى معدل النفوق وعدد البيض لكل دجاجة مرباة ، وكمية العلف لكل بيضة ، والتكاليف لكل بيضة .

وقدرت مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين هذه المتغيرات وعلى أساس قيم معاملات الارتباط ، تم تحديد أوفق نموذج انحدار للتعبير عن العلاقة بين التكلفة لكل بيضة ، والمتغيرات الشارحة ، وقدرت الدراسة معاملات ارتباط بين التكلفة لكل بيضة وعدد البيض الشهرى لكل دجاجة مرباة لحوالي 0.62 فى حين بلغ ارتباط بين التكلفة لكل بيضة ، ومعدل التحويل الغذائي حوالى 0.57 وقد ثبتت معنوية معاملات الارتباط عند مستوى معنوية 0.05 وأتضح وجود ارتباط عالى بين كل من معدل التغذية لكل بيضة لكل دجاجة مرباة بلغ حوالى 0.95 وهو معنوى عند مستوى معين 0.01 وهذا يعكس وجود الارتباط المتعدد بينه ما قد يؤدى على نتائج شبه مضللة لو استخدمناها فى العلاقة المتعددة ، ولذلك تم أختيار أحدهما وهو عدد البيض لكل دجاجة مرباة لتتضمنه دالة الاستجابة المقدرة للتكلفة لكل بيضة . وكان أوفق نموذج هو معادلة من الدرجة الثانية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية لمتوسط تكاليف الإنتاج وعلاقتها بحجم الإنتاج . واضح

---

(1) Fayez M.Marai & Ibrahim Soliman : Economics of productive Traits of some Egg – Bayer Strain, under Egyptian Condition, Seconds Egyptian British Wales, U.K.,th September 1986.

التحليل فى تلك الدراسة أن الاختيار على أساس أعلى مستوى لإنتاج البيض لكل دجاجة مرباة ليس بالضرورى أن يكون اقتصاديا . في حين تعتبر سياسة الاختيار على أساس مستوى الإنتاج الذى يحقق أدنى تكاليف (أقتصاديات السعة) هو بالفعل المنهج الاقتصادى الأمثل الذى يجب الاعتماد عليه فى أختيار السلالات وأساليب الإنتاج فى صناعة البيض .

وقد تبين من الدراسة وباستخدام اختبار " توكى " أن الأختلافات بين المزارع فى النفوق ترجع بصورة أساسية إلى الاختلافات فى كفاءة الإدارة من مزرعة لاخرى وأن سلالة دقى 4 السلالة المصرية المحسنة أكثر كفاءة على الرغم من الأنخفاض النسبى لأنتاجها من البيض ، وارتفاع مستوى أستهلاكها من العلف لكل بيضة بالمقارنة بسلالة NHL . وأتضح من الدراسة أن سلالة Hibro هى اقل السلالات الثلاثة إنتاجية وبالتالى ترتفع تكاليف الإنتاج للبيضة بالمقارنة بالسلالتين الأخرتين[1] .

وفى دراسة للمجالس القومية المتخصصة أجريت عام 1987 أوضحت كيفية رسم برنامج لتنمية صناعة الدواجن فى مصر يتم تنفيذه على مدى خمس سنوات تحتاج لأستثمارات إضافية فى حدود 600 مليون جنية بشرط أن يتم تنفيذ تعديلات السياسة الاقتصادية المؤثرة حاليا على أداء السوق ، وكذلك تهدف هذه الدراسة من خلال هذا البرنامج التخلص تدريجيا من دعم مدخلات هذه الصناعة وتوجيه الدعم للمنتج النهائى فى مرحلة التعبئة والتسويق للمستهلك. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فى مجال إنتاج بدارى اللحم . أن إجمالى السعة الإنتاجية لصناعة بدارى اللحم تبلغ حوالى 420 ألف طن ، إلا أن الإنتاج الفعلى لهذه الصناعة فى عام 1985 قد بلغ حوالى 285 ألف طن ، أى أن هناك طاقة إنتاجية معطلة ، ترجع على وجود عنابر أنشئت ولا تعمل وعنابر تعمل بمعدل تشغيل سنوى فى حدود 3.4 دورة ن بدلا من خمس دورات فى العام ، وبالنسبة للاستهلاك فقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط استهلاك الفرد من لحوم الدواجن فى عام 1985 بلغ حوالى 7.5 كجم.

وبدراسة الهوامش التسويقية لمراحل السوق الخاص ببدارى اللحم اتضح أن تكاليف تمثل التغذية تمثل حوالى 56 % من جملة تكاليف إنتاج طن حى من بدارى اللحم ، ولذلك اهتمت الدراسة بتحديد الهامش التسويقى فى صورة تكاليف

---

(1) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، 1987.

تسويقية وهامش ربحى لصناعة إنتاج الأعلاف ، حيث تمثل الحلقة الهامة فى تسويق مستلزمات الإنتاج لهذه الصناعة ، وقدرت الدراسة هامش الربح للمنتج بحوالي 13 % من سعر البيع . وبالنسبة للهامش الربحى لتجار الجملة أوضحت الدراسة أن التكاليف التسويقية لهذه المرحلة لا تزيد عن حوالى 23 جنيها ، بينما بلغ ربح الطن فى هذه المرحلة حوالى 172 جنيها ، وهو مبلغ يزيد عن ربح المنتج من الطن الحى ، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانتشار السعرى كاحد الأساليب التحليلية للتعرف على الكفاءة التسويقية ومنه يمكن معرفة نصيب كل مرحلة من مراحل التسويقية من القيمة التي تحملها المستهلك نظير حصوله على السلعة .

وتبين من الدراسة أن هامش الربح لمرحلة التوزيع بين المنتج للمستهلك يبلغ حوالى 14.2 % من جنية للمستهلك ، بينما بلغ نصيب المنتج حوالي 10.8 % فقط من جنية للمستهلك ، هذا على الرغم من أن المنتج هو الذى يتحمل كل مخاطر الإنتاج ، كما يتحمل مخاطر التسويق وتقلبات الأسعار واحتكار التجار. وتبين كذلك أن صناعة إنتاج بدارى اللحم تفتقر إلى التكامل الراسى التعاقدى بين حلقات التسويق المختلفة ، مما يجعل المنتج والمستهلك يواجهان مخاطر تقلب أسعار الإنتاج وعدم استقرارها . وبالنسبة لإنتاج البيض تبين من الدراسة حدوث طفرة فى أنتاج البيض خلال فترة (1982 – 1985) ، حيث زاد الإنتاج بمعدل 25 % فى السنة ، وقدرت السعة الإنتاجية لمزارع البيض بحوالى 5177 مليون بيضة فى عام 1985 . ومن دراسة الانتشار السعرى للبيضة فى عام 1985 أتضح أن هامش ربح منتج العلف حوالى 6.8 % من سعر البيع للمستهلك . بينما كان هامش ربح منتج البيض 6.7 % ويعكس ذلك وجود خلل كبير فى الكفاءة التسويقية ، حيث من المفروض أن يحصل منتج البيض على هامش ربحى أعلى من منتج العلف , الذى يتحمل مخاطر الإنتاج وقد عزت الدراسة حصول منتج العلف على هامشى ربحى مرتفع إلى أنه يتحكم فى سعر بيع العلف ، وذلك بأستغلال ظروف نقص المعروض من الاعلاف فى السوق . وقد تبين أيضا أن هامش التجزئة قد بلغ حوالي 4.8 % وهى نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالخدمات التى يقوم بها تاجر التجزئة حيث أنه لا يقوم بأى خدمات تسويقية سوى عرض البيض بالمحل وما يتبقى من تكاليف عمالة وبعض المصروفات الأخرى .

واتضح من الدراسة أن هناك انخفاضا من الكفاءة الإنتاجية لمزارع إنتاج البيض ، ويؤدى ذلك بالطبع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج كما اتضح أن هناك تحميل للتكاليف بنفقات غير إنتاجية تحت بنود مختلفة مثل المصروفات الإدارية والتى قدرتها الدراسة فى القطاع العام بحوالى 6.8 مليما للبيضة ، وفى القطاع الخاص

بحوالى 6 مليمات للبيضة بأسعار 1984 . وقد افردت الدراسة جزءا خاصا بالتوصيات التى من شانها زيادة كفاءة هذه الصناعة بما يكفى تحقيق الهدف المنشود والذى يتمثل فى الرقابة على الاعلاف والأسعار التعاقدية والتكامل الرأسى فى حلقات صناعة الدواجن بصفة أساسية .

وقد تبين أن المنتج يواجه مشاكل عدة بالنسبة لعرض الاعلاف أهمها عدم انتظام ورود العلف للمزرعة (60 % من مزارع العينة) ، الحصة المخصصة من الشركة العامة للدواجن غير كافية (81 % من مزارع العينة) ، فشل المنتج فى الحصول على حصة كاملة من باب المصنع فى الموعد المحدد يؤدى على زيادة تكاليف الإنتاج لارتفاع تكاليف النقل ويبدو أن النقل مشكلة رئيسية حيث أن 60 % من المزارعين يفضلون أن تقوم الشركة المنتجة للعلف بنقله حتى المزرعة مع تحملهم رسوم النقل ، كما أوضحت هذه الدراسة أن دعم الطن من علف بدارى بلغ حوالى 56 جنيها عام 1980 بينما مقدار الدعم فى طن علم البياض فى نفس السنة كان حوالى 48 جنيها . ولو أخذ سعر الصرف فى الاعتبار لبلغ الدعم حوالى 64 جنيها للطن من علف البدارى وحوالى 55 جنيها للطن من علف البياض وأن جملة الدعم المقدم لإنتاج العلف من القطاع العام حوالى 53 مليون جنية فى عام 1980 أى حوالى 60 مليون جنية باستخدام سعر الظل للصرف فى نفس العام . أما القطاع الخاص فكان متوسط دعم الطن من العلف المنتج فى القطاع الخاص حوالى 31 جنيها وأن جملة الدعم المقدم لإنتاج القطاع الخاص من علف الدواجن بلغ حوالى 4.25 مليون جنية وقد تبين أيضا أن العائد الاقتصادى لطن علف بدارى اللحم فى ظل احجام مختلفة من المزارع متقارب بين متوسط العينة والحجم الأقصى لها وعلل ذلك إلى أن كفاءة التحويل الغذائي لم تتباين كثيراً بين أحجام المزارع المختلفة بل كانت فى نطاق 2.4 – 2.7 طن كمتوسط عام ، 2.456 كيلو علف لكل كيلو وزن حى ولم يكن لحجم المزرعة أثر كبير على نسبة النفوق . والتى بلغ متوسطها 6 % سنوياً .

وقد أوضحت الدراسة أن الكفاءة الغذائية لاستخدام علف الدواجن منخفضة بصفة عامة فى مصر عن المعدلات العالمية بما يجعل العائد الاقتصادى لاستخدامه فى المتوسط غير مجدى اقتصاديا باعتبار الأسعار العالمية للمدخلات والمخرجات أى من وجهة النظر القومية وأن مشاكل انتظام توريد الأعلاف تساعد على خفض تكاليف استخدامه وتكاليف نقله بما يزيد العائد الاقتصادى له ، أن التوسع الكبير فى إنتاج العلف مع اختناقات توزيعه وعدم كفايته وخفض الرقابة على نوعيته مما جعل التراكيب المنتشرة فى السوق لا تؤدى إلى صافى عائد

اقتصادى موجب منها ، وأن أحجام المزارع الكبيرة تتيح القدرة على تخزين العلف واستخدام وسائل الخلط والإضافة الخاصة المشترى يؤدى على خفض تكاليف النقل للطن والتى تعرض انخفاض الكفاءة الاقتصادية والتى سببها انخفاض كفاءة التحويل الغذائى وارتفاع نسبة النفوق نسبياً فى كل المزارع وهذه الإمكانيات غير متوفرة للمزارع الصغيرة .

وأوضحت دراسة لمجلس الشورى عام 1987[1] أن الطاقة التصنيفية للعلف 3.7 مليون طن سنويا بالإضافة إلى توسعات قدرها 1.26 مليون طن وهذه الطاقات تكفى وتزيد عن الاحتياجات الفعالية للصناعة حاليا وخلال الخطة الخماسية الثانية وقدرت احتياجات صناعة الدواجن بحوالى 1.95 مليون طن فى بداية الخطة الثانية من العلف ، 3.95 مليون طن من العلف فى نهاية الخطة الثانية ، كما قدرت هذه الدراسة الخامات اللازمة لأعلاف الدواجن خلال الخطة الخمسية الثانية بحوالى 1.3 – 2.6 مليون طن أذرة ، (400 – 800) ألف طن كسب فول صويا ، (200 – 400) ألف طن مركزات وقد أوصته هذه الدراسة بخصوص صناعة الأعلاف أو ما يمثل النظرة المستقبلية في هذا المجال بدراسة إدخال مصدر نشوى آخر ضمن التركيب المحصولى وذلك على حساب الأذرة الشامية والرفيعة ، وتشجيع الإنتاج المحلى من الأذرة الشامية البيضاء وذلك بزراعة السلالات الجديدة ذات الإنتاجية العالمية وتقرير سعر مناسب لإنتاجه بما يكفل توريد أكبر قدر منة يكون بمثابة مخزون استراتيجى وتكثيف المتابعة الميدانية على مصانع أعلاف الدواجن بما يضمن تنفيذ التراكيب المسجلة للعلائق لكل مصنع والتى تؤدى على أنتاج اعلاف متزنة تلبى لاحتياجات الغذائية للقطعان وعدم إعطاء تراخيص جديدة وأنشاء مصانع أعلاف دواجن نظراً لأنه مازال هناك طاقات تصنيعية معطلة وغير مستغلة بالنسبة للمصانع الحالية مع الأهتمام بتصنيع الاعلاف الغير تقليدية من خامات محلية رخيصة الثمن متزنة التراكيب الغذائية للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج واستخدام تلك الأعلاف لسد النقص وكبديل للأعلاف التقليدية التى يتم استيراد معظم خاماتهم من الخارج بالعملات الحرة .

---

(1) مجلس الشورى : التقرير المبدئى للجنة القوى العاملة " عن موضوع الانتاج الزراعى والاكتفاء الذاتى " اللحوم البيضاء " سنة 1987 " .